

مؤتمر نزع السلاح

المحضر النهائي للجلسة العامة المائتين والخامسة والسبعين بعد الألف

المعقودة في قصر الأمم، جنيف، يوم الثلاثاء ٥ شباط/فبراير ٢٠١٣، الساعة ١٠/١٠

الرئيس: السيد أندراس ديكاني (هنغاريا)



الرجاء إعادة الاستعمال

(A) GE.14-60755 130514 210514



* 1 4 6 0 7 5 5 *

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعلن افتتاح الجلسة العامة المائتين والخامسة والسبعين بعد الألف لمؤتمر نزع السلاح. وقبل أن نبدأ، أود أن أدعوكم إلى النظر في الطلب المقدم من الدول غير الأعضاء في المؤتمر للمشاركة في عملنا خلال دورة عام ٢٠١٣، بالإضافة إلى الدول التي وافقنا على مشاركتها في الجلسة العامة الـ ١٢٧٤ المعقودة في الأسبوع الماضي. وتلقت الأمانة طلبات من الدول التالية: الجبل الأسود والكويت ومالطة. وهذه الطلبات معروضة عليكم الآن في الوثيقة CD/WP.575/Add.2 التي تتضمن جميع الطلبات التي تلقتها الأمانة قبل الساعة الرابعة بعد ظهر أمس. وستعرض عليكم جميع الطلبات المقدمة من الدول غير الأعضاء والواردة بعد هذا الموعد للنظر فيها واتخاذ قرار بشأنها في الجلسات العامة القادمة.

هل هناك أي تعليقات على هذه الطلبات؟ إذا لم توجد، هل أعتبر أن المؤتمر يقرر دعوة هذه الدول إلى المشاركة في عملنا، وفقاً للنظام الداخلي للمؤتمر؟
وقد تقرر ذلك.

ومن دواعي سروري الآن أن أحيطكم علماً بآخر التطورات في المشاورات التي أجريتها من أجل دفع عجلة عملنا إلى الأمام. وأود أن أبلغكم بإيجاز بالحالة الراهنة للمشاورات الجارية بشأن مشروع برنامج العمل.

ففي الأسبوع الماضي، ومن خلال المنسقين الإقليميين، تلقيت أول مشروع غير رسمي لنص برنامج العمل المحتمل. ومنذ ذلك الحين، واصلت المشاورات الثنائية بشأن هذا النص مع فرادى الدول الأعضاء، بما في ذلك مع رؤساء الدورة.

وتلقيت دعوة من مجموعة الـ ٢١ لإجراء لقاء مع المجموعة وشرح الأساس المنطقي لاقتراحي وكذلك للرد على أي أسئلة مطروحة. وقبلت الدعوة بسعادة وسألتقي مع مجموعة الـ ٢١ يوم الأربعاء. ومن الجدير بالذكر أنه وفقاً للنظام الداخلي، ينبغي أن أقدم قبل نهاية فترة ولايتي مشروعاً لبرنامج العمل، وأعتزم الوفاء بهذا الالتزام.

وفي ضوء النتيجة التي سأتوصل إليها في مشاوراتي القادمة، سأعمم مشروع برنامج عمل المؤتمر كوثيقة من وثائق المؤتمر فقط، وسأقوم بعد ذلك، في الموعد المحدد، بتعميم المشروع النهائي لبرنامج العمل والإجراءات التي يمكن اتخاذها بشأنه، ومعه الخطة التنفيذية كمرفق للمشروع. وبجدوي الأمل في أن تتمكن نتيجة لجهودنا المشتركة من الاتفاق على حزمة مقبولة للكافة.

وأود مرة أخرى أن أكرر أنني متفتح دائماً لمزيد من المشاورات مع كل مجموعة وكل وفد.

ويشرفني الآن أن أعطي الكلمة للسفير ميتسورو كيتانو، مدير عام إدارة نزع السلاح وعدم الانتشار والعلوم بوزارة الخارجية اليابانية.

السيد كيتانو (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): إنه لشرف عظيم لي ومن دواعي سروري أن تتاح لي الفرصة لمخاطبة مؤتمر نزع السلاح. وأغتنم هذه المناسبة القيمة لتوضيح آراء حكومة اليابان بإيجاز فيما يتعلق بمؤتمر نزع السلاح.

ففي نهاية العام الماضي، تولت حكومة جديدة السلطة في اليابان، وعين السيد فوميو كيشيدا وزيراً جديداً للخارجية. ورغم هذا التغيير، لا تزال الأولوية العالية التي توليها سياستنا الخارجية لنزع السلاح النووي وعدم الانتشار ثابتة دون تغيير. وأكد وزير الخارجية السيد كيشيدا في أول خطاب له أن الحكومة الجديدة ستواصل الاشتراك بنشاط في هذين المجالين.

وتعلق اليابان، بالنظر إلى خلفيتها التاريخية، أهمية كبيرة على نزع السلاح النووي. ونحن حريصون على التقدم في هذا المجال. وينبغي أن تحقق المشاورات المتعددة الأطراف نتائج ملموسة للاقتراب من عالم خال من الأسلحة النووية.

وهذا هو السبب الذي نستمر من أجله في إيجاد قيمة لمؤتمر نزع السلاح، لأنه في الواقع الهيئة التفاوضية المتعددة الأطراف الوحيدة بشأن نزع السلاح في المجتمع الدولي.

وفي نفس الوقت، يجزني حقاً أن مؤتمر نزع السلاح ظل عديم الفعالية مدة طويلة. وقد شاركت شخصياً في تصديق اليابان على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في عام ١٩٩٧، أي منذ ستة عشر عاماً. وهنا، بحضور هذا المؤتمر معكم، لا يسعني إلا التفكير ملياً في سبب عدم نجاحنا في تحقيق شيء في هذه الهيئة منذ ذلك الحين. وبالنظر إلى التوقعات العالية المعلقة على المؤتمر والموارد الكبيرة المخصصة له، ينتظر المجتمع الدولي بفارغ الصبر الحصول على نتيجة.

وأرحب، بالتالي، يا سيادة الرئيس، بالجهود التي تبذلونها أنتم وأعضاء آخرون في المؤتمر، للتوصل إلى اتفاق بشأن برنامج عمل يساعد مؤتمر نزع السلاح على الخروج من سنوات الجمود. وعلى الرغم من أهمية كل بند من البنود المدرجة في جدول أعمال المؤتمر، فإن اليابان تعلق أولوية قصوى على معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية، التي ينبغي أن تكون في رأينا الخطوة التالية في عملية نزع السلاح النووي. وفي هذا السياق، نؤيد فكرتكم، يا سيادة الرئيس، وندعو جميع الوفود إلى التحلي بأقصى مرونة ممكنة. إننا بحاجة إلى المضي قدماً، قبل ابتعاد الدول الأعضاء من المؤتمر.

وعلى الرغم من أن مؤتمر نزع السلاح هو أفضل مكان للتفاوض بشأن الصكوك المتعددة الأطراف، فإننا لا ينبغي أن تقتصر مساعيها فيما يتعلق بتعزيز نزع السلاح النووي على هذه الهيئة فقط. وفي العام الماضي، اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة قراراً من أجل تشكيل فريق من الخبراء الحكوميين للنظر في مسألة وضع معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. وينبغي أن يحقق فريق الخبراء نتائج ملموسة وأن يعطي قيمة مضافة للمناقشات

السابقة. وبالنظر إلى خبرتها الواسعة في مجال الطاقة النووية، تبدي اليابان استعدادها للمساهمة في فريق الخبراء الحكوميين. وبالإضافة إلى ذلك، من المقرر أن يلتقي فريق عامل مفتوح العضوية في جنيف. وتأمل اليابان في أن يجري المشاركون في هذا الفريق مناقشات بناءً لوضع مقترحات بشأن المضي قدماً بالمفاوضات المتعددة الأطراف لترع السلاح النووي.

السيد الرئيس، اسمحوا لي أن أتطرق إلى مسألة نظام معاهدة حظر الانتشار النووي في حد ذاته. وتولي اليابان اهتماماً كبيراً للحفاظ على نظام معاهدة حظر الانتشار النووي وتعزيزه بوصفه أداة رئيسية متعددة الأطراف لترع السلاح النووي وعدم الانتشار.

وستعقد الدورة الثانية للجنة التحضيرية لمؤتمر استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠١٥ هنا في جنيف ابتداءً من يوم ٢٢ نيسان/أبريل من هذا العام. وفي هذا الصدد، تعمل اليابان بشكل وثيق مع البلدان المشاركة في مبادرة نزع الأسلحة النووية ومنع انتشارها من أجل وضع مقترحات محددة وعملية لمواصلة تنفيذ خطة العمل التي وضعها مؤتمر استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في عام ٢٠١٠.

ولا تقتصر أنشطة مبادرة نزع الأسلحة النووية ومنع انتشارها على مجرد الدعوة - فنحن مجموعة عملية المنحى. وفي هذا الصدد، سنقدم إلى الدورة الثانية للجنة التحضيرية، مع البلدان المشاركة، ست ورقات عمل مشتركة بشأن الأسلحة النووية غير الاستراتيجية، والحد من دور الأسلحة النووية، ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وضوابط التصدير، والمناطق الخالية من الأسلحة النووية، وتطبيق الضمانات المقدمة من الدول الحائزة للأسلحة النووية على نطاق واسع. ونحن على ثقة من أنها ستولد أفكاراً مبتكرة وتعطي زخماً جديداً لعملية استعراض معاهدة عدم الانتشار.

وقبل اجتماع اللجنة التحضيرية، سيجتمع وزراء الدول الأعضاء في مبادرة نزع الأسلحة النووية ومنع انتشارها في لاهاي للتعبير عن دعمها السياسي لمواصلة تنفيذ خطة العمل التي وضعها مؤتمر استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في عام ٢٠١٠، فضلاً عن طرح مقترحات ملموسة لتحقيق هذه الغاية. وعلاوة على ذلك، ستتشرف اليابان باستضافة الاجتماع الوزاري السابق للدورة الثالثة للجنة التحضيرية في العام القادم في هيروشيما.

وأخيراً، تأمل اليابان بإخلاص في أن يتمكن مؤتمر نزع السلاح من استعادة نشاطه ومن الوفاء مرة أخرى بالدور المعهود به إليه في ولايته. ولا ينبغي أن تتمتع بامتيازات هذه الهيئة الموقرة فحسب ولكن ينبغي أن نفي بمسؤوليتنا الجماعية أيضاً. وأود أن أؤكد لكم أن اليابان على استعداد للعمل معكم، يا سيادة الرئيس، ومع جميع الدول الأخرى لتحقيق هذا الهدف.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر سفير اليابان، وأعطي الكلمة الآن للمتحدث التالي المدرج على قائمتي، سفير هولندا الموقر.
الكلمة لمعاليتكم.

السيد فان دين آيسيل (هولندا) (تكلم بالإنكليزية): السيد الرئيس، كما ترون، الحياة ليست خالية تماماً من المخاطر، حتى للسفراء في مؤتمر نزع السلاح، لكنني واثق في أنكم ستتمكنون، بما لديكم من مهارات وما أبدتتموه أنتم ووفد بلدكم من قدرات، من إنهاء فترة ولايتكم بسلام. وأود أن أؤكد لكم دعمنا الكامل واستعدادنا لتقديم ما يمكن من مساعدات.

وكما فعل متكلمون آخرون قبلي، أود أيضاً أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر السفير هوفمان وفريقه على الجهود التي بذلوها في المناقشات التي جرت في العام الماضي بشأن تقرير المؤتمر وقراره. وأعتقد أنهم قاموا بعمل جيد للغاية. وأخيراً، أود أن أرحب ترحيباً حاراً بجميع الزملاء الذين وصلوا حديثاً. إنني أتطلع إلى العمل معهم، وآمل في أن تساعدنا أفكارهم الجديدة في إعطاء الزخم المطلوب للمؤتمر.

ولقد خصص متكلمون كثيرون قبلي ما بين ٥ دقائق و ١٢ دقيقة للقول بأن عام ٢٠١٣ هو الفرصة الأخيرة للحفاظ على المؤتمر، وأعتقد أن كل المتحدثين تقريباً أعربوا عن خيبة أملهم لجمود المؤتمر طوال ما يقرب من ١٥ عاماً، ولعدم القدرة طوال هذه المدة على القيام بأي عمل موضوعي في هذه الهيئة. ولن أضيف إلى ذلك. ورأي هولندا فيما يتعلق بعدم إحراز تقدم في هذه الهيئة معروف جيداً ولكن آمل أن يترجم الشعور بالإلحاح الذي تم الإعراب عنه إلى مرونة ورغبة حقيقية في التوصل إلى حل وسط لكي تتمكن من وضع حد لهذه الدوامة السلبية و منع المؤتمر من الفناء.

وكما قلت في مناسبات سابقة في هذه القاعة، يتسم النهج الذي تتبعه هولندا فيما يتعلق ببرنامج العمل الواقعية والمرونة. وبرنامج العمل بالنسبة لنا ليس هدفاً في حد ذاته ولكنه وسيلة لبدء العمل الموضوعي، بما في ذلك المفاوضات في المؤتمر. ودعوي أكون واضحاً: هدفنا الرئيسي هو التقدم في قضايا نزع السلاح ذات الأولوية عن طريق بدء المفاوضات وليس الإبقاء على المؤتمر نفسه.

والأولوية الأولى بالنسبة لنا هي أن تبدأ المفاوضات لوضع معاهدة بشأن وقف إنتاج المواد الانشطارية باعتبارها خطوة أولى لا غنى عنها نحو عالم خال من الأسلحة النووية. وتشارك أغلبية ساحقة من الوفود في هذه الأولوية. ولتحقيق هذا الهدف، نحن على استعداد للنظر بشكل خلاق في جميع الإمكانيات المتاحة لنا للبدء في هذه المفاوضات داخل المؤتمر، وإذا لزم الأمر، خارجه أيضاً.

وفي هذا الصدد، نشير مع الارتياح إلى نتائج اللجنة الأولى للجمعية العامة للأمم المتحدة في العام الماضي. وفي رأينا أن هذه الدورة كانت من أكثر الدورات إنتاجاً في

السنوات الأخيرة. فقد اعتمدت اللجنة، في جملة أمور، ثلاثة قرارات مهمة بأغلبية كبيرة: قرار بشأن إنشاء فريق من الخبراء الحكوميين لتقديم توصيات بشأن العناصر التي يمكن إدراجها في معاهدة حظر إنتاج المواد الانشطارية، وقرار بشأن إنشاء فريق عامل مفتوح العضوية معني بترع السلاح النووي، وقرار بشأن عقد اجتماع رفيع المستوى بشأن نزع السلاح النووي. ونأمل مخلصين في أن يحملنا اعتماد هذه القرارات على بدء مفاوضات حقيقية لوضع معاهدة بشأن وقف إنتاج المواد الانشطارية، وبالتالي، بشأن نزع السلاح النووي.

السيد الرئيس، اسمحوا لي الآن أن أنتقل إلى مشروع برنامج العمل الذي قدمتموه لنا. لقد قمتم بكما هو واضح بمحاولة جديّة للتوفيق بين المواقف المختلفة. ولنجاح هذه المحاولة، ينبغي أن تكون جميع الأطراف مستعدة لتقديم تنازلات. وكما ذكرت من قبل، الأولوية الأولى لبلدي هي بدء المفاوضات المتعلقة بوقف إنتاج المواد الانشطارية. بيد أن مشروع برنامج العمل يعطى الأولوية للمفاوضات المتعلقة بترع السلاح النووي. ولم تعد المفاوضات لوضع معاهدة بشأن وقف إنتاج المواد الانشطارية بندا مستقلاً بل أصبحت الآن جزءاً من الفقرة المتعلقة بترع السلاح النووي. ويعني ذلك أنكم تطلبون منا تنازلاً كبيراً بشأن هذه النقطة.

وفي معرض البحث عن سبل عملية لتحقيق تقدم بشأن مسائل نزع السلاح، نحن على استعداد للقيام بهذا التنازل، وندعو الوفود الأخرى إلى أن تحذو حذونا. ونعتقد أننا إذا كنا جادين حقاً فيما يتعلق بأهمية هذه الهيئة، وكنا جادين حقاً فيما يتعلق بترع السلاح النووي، أن اقتراحكم يقدم بصيصاً من الأمل. وقد لا يكون الضوء الساطع الذي نبحت عنه، ولكنه يكفي لبدء رحلتنا.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكركم وأعطي الكلمة لسفير الصين الموقر. الكلمة لمعاليتكم.

السيد وو هايتاو (الصين) (تكلم بالصينية): السيد الرئيس، أولاً وقبل كل شيء يود وفد الصين أن يهنئكم على توليكم الرئاسة الأولى لدورة مؤتمر نزع السلاح في عام ٢٠١٣. وإني لوائق أنكم ستمكنون بخيرتكم وحكمتكم الدبلوماسية الوفيرة من توجيه أعمال المؤتمر إلى بداية جيدة هذا العام. ووفد الصين على استعداد لدعمكم بنشاط والتعاون معكم في عملكم. وأود أيضاً أن أغتنم هذه الفرصة للترحيب بزملائنا الجدد الذين تولوا مناصبهم مؤخرًا.

السيد الرئيس، منذ افتتاح دورة المؤتمر هذا العام، أعربتم أنتم والسيد بان كي مون، الأمين العام للأمم المتحدة، والسيد توكايف، المدير العام، وزملاء آخرون عن آرائكم بشأن عمل المؤتمر، ودعوتهم جميعاً المؤتمر إلى كسر جموده، واعتماد برنامج عمل، وبدء العمل الموضوعي في أقرب وقت ممكن. وفي حين أن بعض الزملاء يشعرون بالقلق من الوضع الحالي في المؤتمر، فإن معظمنا لا يزال يعتقد أن المؤتمر هو أنسب محفل للتفاوض بشأن المعاهدات

المتعددة الأطراف المتعلقة بالحد من التسلح ونزع السلاح، وأنه ينبغي الحفاظ على مكانته وتعزيزه.

وتؤيد الصين اعتماد برنامج شامل ومتوازن لأعمال المؤتمر في وقت مبكر وبدء العمل الموضوعي على هذا الأساس. وسيضمن برنامج العمل تقدم العمل في المؤتمر بشكل مطرد وسيدل أيضاً على التزام الدول الأعضاء بالمضي قدماً في نزع السلاح المتعدد الأطراف. السيد الرئيس، يود وفد بلادي أن يعرب عن تقديره للجهود التي تبذلونها من أجل اعتماد برنامج عمل للمؤتمر، ونقوم حالياً بدراسة الاقتراح الذي قدمتموه بعناية. ونأمل في أن تعقدوا مشاورات واسعة النطاق لتناول شواغل الأطراف المختلفة بصورة كاملة والسعي إلى سد الفجوة بينها.

وقد أيدت الصين دائماً مكانة ودور المؤتمر بوصفه الهيئة التفاوضية المتعددة الأطراف الوحيدة لترع السلاح. ووضع المؤتمر والهيئات السابقة له عدداً من المعاهدات المتعددة الأطراف في مجال الحد من التسلح ونزع السلاح وعدم الانتشار. وتمثل عضوية المؤتمر قطاعاً واسعاً من المجتمع الدولي، وتعكس الوضع السائد حالياً في مجال الأمن الدولي والحد من التسلح ونزع السلاح. ومبدأ التوافق المنصوص عليه في النظام الداخلي للمؤتمر كفيل بحماية الشواغل الأمنية المشروعة للدول الأعضاء. ولا بديل للمؤتمر ولمميزاته.

وفي الآونة الأخيرة، وبوجه خاص خلال دورة الجمعية العامة التي عقدت في العام الماضي، قدمت الأطراف آراء ومواقف مختلفة بشأن كيفية المضي قدماً في المفاوضات المتعلقة بمعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية وإعطاء دفعة لعملية نزع السلاح النووي. وترى الصين أن المؤتمر هو المحفل الوحيد والأكثر ملاءمة للمفاوضات المتعلقة بوقف إنتاج المواد الانشطارية لأنه يستطيع أن يضمن مشاركة جميع الأطراف الرئيسية في المفاوضات وأن يضع بالتالي معاهدة من شأنها أن تحقق أهداف كل من نزع السلاح النووي وعدم الانتشار. وفيما يتعلق بنزع السلاح النووي، وضع مؤتمر استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في عام ٢٠١٠ خطة عمل لتنفيذ عملية نزع السلاح النووي. وهذه المسألة قيد المناقشة أيضاً في المؤتمر. وينبغي أن تتقدم الأطراف بشكل مطرد في عملية نزع السلاح في المؤتمر والآليات الأخرى القائمة، وفقاً لخطة العمل. ولا توافق الصين على سحب القضايا الأساسية مثل نزع السلاح النووي وحظر إنتاج المواد الانشطارية من المؤتمر، لأن ذلك سيققل من مكانة المؤتمر وسيؤثر سلباً على الحد من التسلح ونزع السلاح الدوليين.

ومنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي من القضايا الأساسية في المؤتمر ويتمتع دائماً بأولوية قصوى بالنسبة إلى الصين. ومنذ عام ١٩٨٢، اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة عدة قرارات بشأن هذه القضية ودعت طوال أكثر من ثلاثين عاماً إلى التفاوض ووضع صك قانوني بشأن الفضاء الخارجي، وأنشأ المؤتمر أيضاً طوال عشرة أعوام لجان مخصصة معنية بالفضاء الخارجي لمناقشة القضايا المتعلقة بمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي.

إن الصين تدافع باستمرار عن استخدام الفضاء الخارجي للأغراض السلمية وتعارض تسليح الفضاء الخارجي وسباق التسلح في الفضاء الخارجي وتدعو بنشاط إلى تعزيز التفاوض لوضع صك قانوني دولي في هذا الصدد. وفي عام ٢٠٠٨، قدمت الصين بالاشتراك مع الاتحاد الروسي مشروع معاهدة بشأن منع نشر الأسلحة في الفضاء الخارجي والتهديد باستعمال القوة أو استعمالها ضد الأجسام الموجودة في الفضاء الخارجي. وفي آب/أغسطس ٢٠٠٩، قدمت الصين بالاشتراك مع الاتحاد الروسي ورقة عمل بشأن الأسئلة والتعليقات الرئيسية المتعلقة بمشروع المعاهدة (CD/1872) من أجل تقديم المزيد من التوضيحات والتفاصيل بشأن القضايا التي تهم الدول. وتعتقد الصين أن مشروع المعاهدة هو أنضج المقترحات التي قدمت حتى الآن بشأن منع حدوث سباق للتسلح في الفضاء الخارجي، وتتطلع إلى أن يبدأ المؤتمر مناقشات موضوعية بشأن هذا الموضوع في أقرب وقت ممكن وأن يشرع في المفاوضات على أساس هذا المشروع.

وستواصل الصين تعزيز التنسيق والتعاون مع جميع الأطراف لكي تتحرك أعمال المؤتمر في اتجاه إيجابي.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكركم وأعطي الكلمة لسفيرة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية الموقرة. الكلمة لمعاليتكم.

السيدة آدامسون (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية) (تكلمت بالإنكليزية): السيد الرئيس، اسمحوا لي أولاً أن أشرك الأعضاء الآخرين في توجيه الشكر لكم على العمل الذي تقومون به أنتم وفريقكم من أجل وضع برنامج عمل للمؤتمر. واسمحوا لي أن أشكر الرؤساء السابقين على العمل الذين قاموا به في العام الماضي، وأثنى للرؤساء القادمين كل توفيق في السنة القادمة. وأعتقد أننا ستمكن بقيادةكم الرشيدة، وتعاون جميع الموجودين في هذه القاعة، من التصدي لتيار التشاؤم الذي يحوم علينا منذ عدة سنوات. فالوقت ليس متأخراً جداً. ويقول النقاد إننا ينقصنا الالتزام بترع السلاح. لكن اسمحوا لي أن أكرر لكم أن المملكة المتحدة لا تزال ملتزمة تماماً بتحقيق هدفنا على المدى الطويل وهو تحقيق عالم خال من الأسلحة النووية.

وفي حين أن الكلمات وحدها ليست كافية، فإنني أو أن استرعي الانتباه إلى سجل المملكة المتحدة القوي في اتخاذ إجراءات من جانب واحد فيما يتعلق بترع السلاح، وفي الوفاء بالتزاماتها الدولية والقانونية بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. إننا نعلم ما اتفقنا على القيام به في خطة العمل الأخيرة والمعتمدة في عام ٢٠١٠. إننا سنعيد تكريس جهودنا لتنفيذ هذه الخطة، التي تغطي الركائز الثلاث لمعاهدة عدم الانتشار فضلاً عن الشرق الأوسط. إننا متأخرين قليلاً في بعض الالتزامات، ولكننا لن نتخلى عنها.

وسيكون تحديد الأولويات حاسماً لإيجاد البيئة الدولية اللازمة لتحقيق هدفنا المشترك المتمثل في عالم خال من الأسلحة النووية. ومعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية إحدى اللبنة الأساسية لتلك البيئة. ونعتقد أنها الخطوة المنطقية التالية.

لقد قال جون ف. كينيدي فيما مضى إننا لا ينبغي أن نتفاوض بدافع الخوف أبداً، ولا ينبغي أبداً أن نخاف من التفاوض. إننا نود أن تبدأ المفاوضات المتعلقة بمعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية في أقرب وقت ممكن. ولا ينبغي أن نضع شروطاً مسبقة لذلك ولكن ينبغي أن نبحث جميع المسائل ذات الصلة كجزء من المفاوضات ذاتها. والمملكة المتحدة مقتنعة بأن وجود معاهدة متعلقة بوقف إنتاج المواد الانشطارية سيكون خطوة هامة للاقتراب من هدفنا المتمثل في عالم خال من الأسلحة النووية. وبدون هذه المعاهدة، سنفتقر إلى أداة ملزمة قانوناً لوقف إنتاج المواد الانشطارية التي تستخدم في الأسلحة النووية.

ولذلك نرحب بالمبادرة الكندية التي تدعو إلى إنشاء فريق من الخبراء الحكوميين لتقديم توصيات بشأن العناصر التي يمكن إدراجها في معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية. وقد يساعدنا هذا على التقدم في عملنا.

ولا يزال مؤتمر نزع السلاح الخيار الأفضل للمفاوضات المتعلقة بمعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية. ولا جدوى من محاولة وضع معاهدة لا تستند إلى توافق في الآراء أو في محفل لا يضم جهات فاعلة رئيسية. وفي نفس الوقت، الإحباط في تصاعد مستمر. وللقضاء على التشكيك في قيمة المؤتمر والمبادرات المعادية المقدمة للنيل منه، ينبغي أن نكون قادرين على إظهار التقدم. وحق الآن وقت تحمل المخاطر. ومن مصلحتنا جميعاً أن نبدأ العمل في البنود الأربعة لجدول أعمال المؤتمر. وقد لا يؤمن البعض بذلك ولكن توافق الآراء شرط لا بد منه لعملنا، والمخاطر التي تتعرض لها أي دولة تكاد أن تكون معدومة.

وأود أن أشير إلى تعليقات ممثل هولندا بشأن مشروع برنامج العمل الخاص بالمؤتمر وأن أعرب عن موافقتنا عليها. فقد قال بوصفه ممثلاً لهولندا إن مشروع برنامج العمل المعروض على المؤتمر ليس هو المشروع الأمثل. وفي رأينا أن الوثيقة CD/1864 المقدمة من سفير الجزائر، ومن بعدها الوثيقة CD/1933 المقدمة من رئيس المؤتمر المصري أقرب إلى ما تسعى إليه المملكة المتحدة. أعني بذلك أن مسألة المعاهدة المتعلقة بوقف إنتاج المواد الانشطارية ينبغي أن يتولاها الفريق العامل المعني بهذه المعاهدة. ومع ذلك، لا تتعجبوا إذا قلت لكم، بعد ما قلته من قبل، إنني أعتقد أن كل شخص في هذه القاعة ينبغي أن يعطي فرصة لبرنامجكم. إنها فرصة للعودة إلى العمل، وأعتقد أن المملكة المتحدة ستبدي مرونة في هذا الصدد إذا أبدى الآخرون مرونة أيضاً.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): استمعنا الآن إلى آخر المتحدثين المدرجين على قائمتي. هل يريد وفد آخر الكلمة؟ يبدو أنه لا يوجد أحد. وهذا نختتم أعمالنا لهذا اليوم. وستعقد الجلسة العامة القادمة للمؤتمر يوم ١٢ شباط/فبراير ٢٠١٣، الساعة ١٠/٠٠.

أعلن رفع الجلسة.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/٤٠.